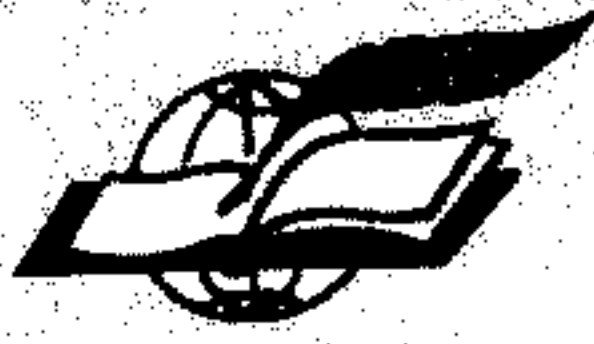




تصدر عن قسم الدراسات والمجلة
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

ديي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف +٩٧١ ٤ ٢٦٢٤٩٩٩
فاكس +٩٧١ ٤ ٢٦٩٦٩٥٠

دولة الإمارات العربية المتحدة

آفاق الثقافة والتراث

مجلة
فصلية
ثقافية
تراثية

السنة الثانية عشرة : العدد الخمسون - جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ - يوليو (تموز) ٢٠٠٥ م

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغبة

سكرتير التحرير

د. يونس قدوري الكبيسي

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردم ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل

أولريخ الدولي للدوريات

تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبها
ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه
يخضع ترتيب المقالات لأمر فنية

داخل الإمارات خارج الإمارات

المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهماً
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهماً
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

الاشتراك
السنوي

الفهرس

الإفتاحية

فتاة مدين من المشي على استحياء إلى إنجاب الشهداء

مدير التحرير ٤

المقالات

■ حجية القراءات الشاذة

د. خليل رجب حمدان ٦

■ محطات في تاريخ الفكر المقصدي

د. عودة عبد عودة عبد الله ٢٤

■ واقع التربية والتعليم في الجزائر

غداة الاحتلال الفرنسي

أ. د. أحمد عيساوي ٤٢

■ سؤال التواصل : قراءة في إشكالية

التعامل مع الموروث

أ. د. عمر أحمد بوقرورة ٥٧

■ «أين التوراة؟» أين كتاب موسى عليه السلام؟

د. حسن مصطفى الباش ٦٩

■ ابن هشام اللخمي وأثاره مع العناية بكتابه شرح

الفصيح

أ. د. عبد الكريم عوفي ٨٥

■ الهمزة وأخواتها بين القراء واللغويين

د. صالح حيدر الجميلي ١٠٥

■ الدلالات الغيبية في معلة عمرو بن كلثوم

د. عبد القادر دامخي ١٢٢

■ اللغة الشعرية والتطور اللغوي في ضوء معيارية

الحريري ووصفية القاضي الجرجاني

أ. د. سامي علي جبار المنصوري ١٤١

■ الصلات العلمية بين القاضي عبد الوهاب وعلماء

تونس

(الإمام محمد المازري والشيخ جعيط أنموذجاً)

د. محمد بوزغيب ١٥٢

■ دلائل على انتقال الطب العربي إلى الغرب خلال

الحروب الصليبية

د. محمود الحاج قاسم محمد ١٧٢

■ حال الرياضيات في أوربا قبل أن تصل إليها

علوم الحضارة الإسلامية

الأستاذ/ أحمد محمد جواد محسن ١٨٤

تحقيق المخطوطات

■ حكم بيع الوقف واستبداله والمناقلة به وتأجير

أبي زكريا يحيى بن محمد الخطاب

حققه: أ. د. عبد السلام محمد الشريف العالم ١٩٤

الهمزة وأخواتها

بين القراء واللغويين

د. صالح حيدر الجميلي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب
الجامعة المستنصرية - العراق

الهمزة هذا الحرف الذي اختلف العلماء في أصله: أهو حرف صورة من حرف أم (هو الألف)؟ واختلف في أدائه عندما يكون ساكناً أو متحركاً، أو ساكناً وقبله ساكن، أو ساكناً وقبله متحرك، وعند اجتماع همزتين في كلمة واحدة أو كلمتين، كيف تؤدي الهمزة، واختلف في صفته بين الجهر والهمس عند القدماء والمحدثين.

وعشرون حرفاً. في حين رأى بعض العلماء، منهم الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وثعلب (ت ٢٩١هـ)، والأزهري (ت ٣٧٠هـ)^(١) أنها ثمانية وعشرون حرفاً. وهذا الاختلاف في عدد الحروف جاء نتيجة اختلافهم في الهمزة. هل هي صورة من الألف، أم أنها حرف قائم بذاته. فمن عدّها حرفاً، كانت حروف الهجاء العربية عنده تسعة وعشرون حرفاً، وهو رأي الفريق الأول^(٢)، ومن عدّها صورة من صور الألف، كان عدد حروف الهجاء ثمانية وعشرون حرفاً. ولكلّ حجته.

وحجّة من قال إنّ الهمزة صورة من الألف أننا إذا ابتدأنا الكلام بالهمزة كتبت على ألف، كما في أكرم، أنعم... ولو أردنا أن نحقق مخرج الهمزة لا

واختلفوا في المصطلح الذي يعبر عن التغيرات التي تحصل في الهمزة، فالقراء سموها التسهيل، والنحويون سموها التخفيف، ووقع الاختلاف بين علماء اللغة أنفسهم من جهة وبين القراء أنفسهم من جهة أخرى. فإذا كان الاختلاف بين النحويين في نوع التخفيف الذي يطرأ على الهمزة أو الهمزتين في كلمة أو في كلمتين، وطريقة هذا الأداء المختلفة أدّت إلى اختلاف نوع التسهيل الذي اتبعه القراء.

الاختلاف في عدد حروف الهجاء العربية

لقد اختلف علماء العربية في عدد حروف المعجم العربي (حروف الهجاء)، فرأي الجمهور ما وافقوا فيه الخليل وسيبويه^(١) على أنها تسعة

يمكننا الابتداء بها خلافاً لحروف العربية الأخرى، نحو صاد، هاء، عين. أمّا الهمزة فلا. وهذا الأمر لا ضرر فيه؛ إذ إنّ الصوت وجد قبل الخط، فإن لم يكن لها صورة، فلها مخرج وصفات لا تشابه الألف، وحتى المبرد عندما يتكلم على مخرج الحروف يجعل مخرجها مستقلاً عن الألف، وعندما يعدّ حروف المعجم الرئيسة والثانوية يقول: «وأمّا الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفاً بعد ذكرنا....»^(٤) نستشف من هذا الكلام أنّه قد عدّ تسعة وعشرين حرفاً، ثم الحروف الستة الفرعية، مكملًا بها خمسة وثلاثين حرفاً. فقول: ابن جني في إثبات الحروف بالنطق لا بالخط؛ لوجود اللفظ قبل الخط، والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف، وانقلابها في بعض أحوالها لعارض، كتحقيق أو إبدال لا يخرجها عن كونها حرفاً^(٥)، وفي كلام ابن جني رد على من قال إنّ أحوال الهمزة غير مستقرة، فلا يعتد بها كحرف. وعلى هذا يمكننا أن نذهب إلى أنّ حروف المعجم الأصلية تسعة وعشرون حرفاً.

أمّا الحروف الفرعية المستحسنة^(٦)، فهي ستة أحرف، قال ابن أبي مريم: «وهذه الستة مستحسنة، يقع أكثرها في القرآن، ويجيء كلّها في الفصح من كلام العرب:

أحدها: النون الخفية.

والثاني: الهمزة المخففة.

والثالث: الألف الممالّة.

والرابع: الصاد التي هي كالزاي، وهي التي تسمى المضارعة بين الزاي والصاد، نحو: (الزراط)؛ إذ لم يجعلها زائاً خالصة، ولا صاداً خالصة.

والخامس: ألف التفخيم، وهي ينحى بها نحو الواو كالصلوة، والزكوة.

والسادس: الشين التي هي كالجيم^(٧).

فأمّا النون الخفية: فهي النون الساكنة، ومخرجها من الخياشيم، وتسمى الخفيفة أيضاً، وهي التي تنطبق عليها أحكام النون الساكنة في التجويد^(٨).

وأمّا الهمزة المخففة فهي: همزة بين بين...

وأمّا الألف الممالّة فهي: التي تنحو بها نحو الياء.

وأمّا الصاد التي كالزاي ومعناه مزج الصاد بالزاي^(٩) فهي لغة قيس^(١٠)، وقد قرأ بها خلف عن حمزة^(١١)، وهذا يعود إلى تبادل في الصفات. فالصاد المهموسة المطبقة أخذت من الزاي المهجورة المنفتحة^(١٢).

وأمّا ألف التفخيم: فهي الألف التي تنحو بها نحو الواو، الصلوة، والزكوة، وهي لغة أهل الحجاز^(١٣). ولم يقرأ به في القرآن الكريم إلا بوجه ضعيف عن ورش.

وأمّا الشين التي هي كالجيم نحو أشدق / أجدق. وهو أيضاً لم يقرأ به في القرآن (بحسب علمي). وهو أيضاً لغة أهل الحجاز^(١٤). وله أثر في بعض قبائل جنوب العراق. وتكون في الشين الذي يليه الدال. وقول ابن أبي مريم: (يقع أكثرها في القرآن)، فهذا استنتاج طيب مبني على أساس علمي؛ إذ الحروف الأربعة الأولى وردت في القرآن الكريم بكثرة، أمّا الحرفان الآخران فليس لهما ذكر في القرآن، إنما جاء كما أسلفت في كلام العرب تأييداً لقول ابن مريم: «يجيء في الفصح من كلام العرب»^(١٥).

وقد اختلف القراء^(١٦) عن اللغويين في هذه الحروف، فهذا ابن الجزري يقول: «ولبعض هذه الحروف فروع صحت القراءة بها، فمن ذلك: الهمزة المسهلة بين بين، فهي فرع عن الهمزة

المحققة، ومنه ألفا الإمالة والتفحيم، وهما فرعان عن الألف المنتصبة، ومنه الصاد المشممة، وهي التي بين الصاد والزاي، فرع عن الصاد والزاي، ومنه اللام المفخمة، فرع عن المرققة»^(١٧).

وعند مراجعتنا للنص لا نجد بين هذه الحروف التي ذكرها ابن الجزري الشين التي كالجيم، وإنما ذكر اللام المفخمة التي قرأ بها ورش عن نافع^(١٨)، ولام لفظ الجلالة إذا سبق بفتح أو ضم. أمّا النون الساكنة (الخفية) فلم يعقب عليها ابن الجزري عندما ذكر هذه الحروف الفروع، إنما ذكرها عندما تكلم عن مخارج الحروف، وهذا الأمر يعني أن القراء لا يذكرون أمراً يمكن تطبيقه، أو وجوده خارج القرآن الكريم. أمّا أهل اللغة، فالشعر يعنيه؛ لأن استقراء الظواهر اللغوية شغلهم، وملاحظة كلام أي عربي مهما كان انتهاؤه القبلي ديدنهم.

وقد تلحق هذه الحروف حروف أخرى، لكنها غير مستحسنة؛ لأنها لم ترد في القرآن الكريم، ولا في الكلام الفصيح (شعراً أو نثراً)، وهي كما ذكرها سيبويه: «الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء»^(١٩)، وذكرها آخرون غيره^(٢٠).

ومن هذه الحروف المستقبحة ما نجده ماثلاً أمامنا اليوم في لهجاتنا المحلية البغدادية (كالصاد التي كالسين)، والكاف التي كالجيم، والجيم التي كالشين، ونلاحظ أيضاً الضاد الضعيفة التي ننطقها نحن وغيرنا من العرب، الذين تأثروا بمن جاورهم من العجم والترک والکرد؛ لأنهم «ربما تكلفوا إخراجها من مخرج

الصاد، فلم يتأت لهم، فخرجت بين الضاد والظاء»^(٢١).

وقد اختلف القراء في تحديد الحروف المستقبحة، وفي أعدادها، حتى وصلوا بها إلى ستة عشر حرفاً^(٢٢). ولورصدنا اليوم الحروف التي تنطق في اللهجات المحلية لزداد العدد إلى أكثر من ذلك، نظراً للتعدد الكبير للهجات، وتأثير اللغات الأعجمية فيها.

إن هذه الفروع، سواء أكانت مستحسنة أم مستقبحة، لا صورة لها في الخط، ولا يمكن تمثيلها، إنما يشار إليها كما هي حال المتقدمين من أهل اللغة، فقد رصدوا في لهجات العرب أصواتاً مختلفة عن الأصول، وحاولوا إيصال رمزها بتقريبها من صورة الأصوات الأصول؛ إذ قال سيبويه: «لا تتبين إلا بالمشافهة»^(٢٣).

الهمزة وأحوالها

مثلما اختلفوا في كيانها اختلفوا في صفاتها، فالقدماء عدّوها مجهورة شديدة، وبعض المحدثين قالوا: إنها مهموسة شديدة، ومنهم من قال: إنها بين الجهر والهمس. وهذا يعود إلى أن القدماء والمحدثين اختلفوا في تعريف الجهر والهمس. فالقدماء عرفوا الحرف المجهور بأنه: «حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت»^(٢٤). والاعتماد على الموضع يعني: «ثبوت أعضاء الجهاز الصوتي بوضعها الخاص بإصدار الصوت في المنطقة الخاصة بنطقه، وفي حال الهمزة هو إسناد الوترين الصوتيين الغشائيين في الحنجرة بعضهما على بعض وانطباقهما، ومنع النفس من الجريان خلالهما... ويجري الصوت عندما يسمح للهواء بالخروج على صورة انفجار هو صوت الهمزة»^(٢٥).

وأما المحدثون فعرفوه بأنه: ذبذبة الوترين الصوتيين، وهذا لا يحدث عند إصدار الهمزة، فهي ليست مجهورة^(٢٦).

وأما من قال: إنها لا مجهورة ولا مهموسة. فتعريف الجهر عنده انفتاح الوترين الصوتيين مع حدوث ذبذبة فيهما. والهمزة تصدر بانفتاح الوترين الصوتيين، ولكن من غير ذبذبتهم، وعليه فهي ليست مجهورة ولا مهموسة^(٢٧).

أما مخرجها فقد اتفقوا فيه، لكنهم اختلفوا في التسمية، فالأقدمون قالوا: الهمزة من أقصى الحلق^(٢٨) بعد أن قسّموا الحلق إلى (أدنى ووسط وأقصى)، والمحدثون أطلقوا على مخرج الهمزة (الحنجرة)^(٢٩)؛ إذ كانوا أكثر دقة في التسمية بعد أن قسّموا الجهاز النطقي على أقسامه التشريحية.

الهمزة بين القبائل العربية؛

كان الهمز معروفاً في قبائل وسط الجزيرة وشرقها، كتميم ومن جاورها^(٣٠). وعرفت الحجاز وقبائل شمال الجزيرة وغربها بعدم الهمز^(٣١). وعلى هذا تكون قبائل تميم وأسد وقيس وسائر القبائل النجدية، التي احتفظت بالهمز على الرغم من ميلها إلى الإدغام والإمالة (وهما عنصرا الأداء السريع)، فجعلوا الهمز يخفف من هذه السرعة.

أما الحجازية، كقبائل قريش وهذيل وسعد بن بكر^(٣٢)، فقد سهّلت ولم تهمز لتجعل عنصراً من عناصر التسهيل، ولسرعة في كلامها لمعادلة البطيء بالكلام وإعطائه عنصراً من عناصر الأداء السريع، ولذا أصبح الهمز وتسهيله علاقتين مميزتين اللهجات العربية، وعنصر اختلاف بين اللهجات النجدية واللهجات الحجازية. والهمز أو تحقيق الهمز يطلق على الهمزة عند إعطائها حقها ومستحقها من اللفظ، وهو الأصل على هذا.

أما عدم الهمز أو التسهيل أو التخفيف فهي مصطلحات للدلالة على عدم لفظ الهمزة أو التقليل من حقها في اللفظ. والتسهيل مصطلح عرفه أهل القراءات^(٣٣)، والتخفيف مصطلح عرفه أهل اللغة^(٣٤). وتشتمل هذه المصطلحات على كل تغيير يصيب الهمزة من حذف وإبدال وبين بين. وقد رصدها القراء رصداً دقيقاً، وأفاضوا في شرح العلاقة بين الهمزة وبين الأصوات السابقة لها واللاحقة بها. ومدى التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة أو الكلمات التي تشكل الهمزة فيها الفاء أو العين أو اللام.

الهمزة في القراءات القرآنية؛

سبق أن ذكرنا أن الهمزة حظيت بعناية خاصة من القراء، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف الروايات في تحقيق الهمزة وتسهيلها من رواية إلى أخرى، أو من موضع إلى آخر، أو ورود أوجه مختلفة للقراءة الواحدة؛ أو حتى في الرواية الواحدة. وعلاقة القراءات القرآنية باللهجات العربية هو: أن القراءات جاءت محققة لعلامات لهجة معينة في قراءة معينة من باب التسهيل والتخفيف على المسلمين عند أداء آيات القرآن الكريم. لا من باب إتباع القراءة القرآنية للبيئة التي انتشرت فيها تلك القراءة. فالقراءة القرآنية رواية مسندة بسند متواتر إلى رسول الله ﷺ، وهي سنة متبعة، والجاحد بالقراءة المتواترة كافر^(٣٥). وخير دليل على صحة هذا الكلام، أن ابن كثير (ت ١٢٠هـ) - أحد القراء السبعة، و قارئ مكة وإمام المسجد الحرام - قرأ بتحقيق الهمزة مخالفاً لقريش الحجازية، الذين يسهلون الهمزة في كلامهم. قال عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ): «وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا»^(٣٦). «فالحجازي يهزم على غير سجيته لأمر خطير كنقل قراءة قرآنية، أو لأنه معروف في لهجته»^(٣٧). فما يتعلق

بالقرآن فهو أمر خطير يتكلفه العربي ويؤديه كما سمعه لا كما تعلمه من قبيلته، أو المكان الذي عاش فيه، كما يدعي بعض المحدثين. ولهذا لا تؤخذ القراءة إلا سماعاً وتلقياً من أهل الأداء؛ لأن لكل قراءة أصولاً معينة، قد تتشابه مع قراءة وقد تختلف، ولما كانت الهمزة من الأصول التي تؤدي بصعوبة كبيرة، وتتنوع بين التسهيل والتحقيق، فتحتاج إلى مران عالٍ ومشقة كبيرة. قال مكّي (ت ٤٣٧هـ): «الهمز حرف ثقيل، فغيرته العرب لثقله، وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأنت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام، جاءت به محققاً، ومخففاً، ومبدلاً بغيره، وملقى حركته على ما قبله، ومحذوفاً، ومثبتاً، ومسهلاً بين حركته والحرف الذي منه حركته»^(٣٨)، وهذا يعني أن الهمزة أخذت أشكالاً متعددة، وصوراً متنوعة؛ لأنها غير ثابتة في اللفظ، فكان خطأ القراء إضافة إلى خطأ الكتاب كثيراً في الهمزة حتى يومنا هذا، مما دعاني أن أفصل القول فيها وأجمع أقوال اللغويين والقراء؛ لأجمع شمل هذا الصوت المتغير لفظاً وصورة.

أحوال الهمزة:

جعل سيبويه الهمزة على ثلاثة أقسام؛ إذ قال: «اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل... أما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين، وتبدل، وتحذف»^(٣٩). أمّا ابن الحاجب فقد قال في الشافية: «تخفيف الهمزة يجمعه الإبدال والحذف وبين بين»^(٤٠)، فاللغويون قسّموا الهمزة إلى محققة ومخففة، والمحققة حالة واحدة لا كلام فيها، أمّا المخففة فقسّموها إلى أقسام رئيسة: كإبدال الهمزة وحذفها وقراءتها بين بين. أمّا القراء فقد قسّموا الهمزة إلى أقسامها الدقيقة حسب ارتباطها بما قبلها وما بعدها. كون الأمر يتعلق بالأداء الصحيح للقرآن

الكريم، كما لا حظنا في قول مكّي السابق؛ إذ قسّمها على سبعة أقسام رئيسة. وقد اختلف القراء في أداء الهمزة كل حسب روايته عن الرسول الكريم ﷺ، وحسب ورود الهمزة في الكلام، فمنهم من سهّل الهمزة، ومنهم من حذفها، ومنهم من أبدلها كما سنرى في صفحات البحث القادمة.

وسأربط بين أداء القراء وأقوال اللغويين في أحوال الهمزة؛ إذ تأتي الهمزة في الكلام مفردة أو مجتمعة مع همزة أخرى في كلمة، أو في كلمتين.

الهمزة المفردة

تأتي الهمزة المفردة في الكلام العربي إمّا ساكنة أو متحركة. فأمّا الساكنة فيكون تخفيفها بأن تبدل بحرف مدّ من جنس حركة الحرف الذي قبلها. فإن كان ما قبلها مضمومًا أبدلت واوًا، وإن كان ما قبلها مفتوحًا أبدلت ألفًا، وإن كان ما قبلها مكسورًا أبدلت ياءً، ولا يأتي ما قبلها ساكنًا^(٤١)، لأنه ليس من كلام العرب أن يلتقي ساكنان. وهذا الأمر اتفق عليه اللغويون والقراء^(٤٢)؛ إذ قال سيبويه: «إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفًا.. وإن كان ما قبلها مضمومًا، فأردت أن تخفف، أبدلت مكانها واوًا.. وإن كان ما قبلها مكسورًا، أبدلت مكانها ياءً»^(٤٣).

ولم تقرأ الهمزة المفردة عندما تكون ساكنة (بين بين)؛ لأنّ سكونها يعني ضعفها، وقراءتها (بين بين) تعني زيادة هذا الضعف^(٤٤)، ولا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها^(٤٥)، ولا حذف أيضًا؛ لأنّ الحذف يكون بعد إلقاء حركة المحذوف على الحرف الذي يسبقه، وهي لا حركة لها؛ لأنها ساكنة وقبلها له حركة. ولذا اقتضت على هذه الحال. ولم يرد عن القراء عكس ذلك، ولذا يكون أمر الهمزة المفردة الساكنة: الإبدال فقط. إذا كانت أصلية غير عارضة^(٤٦)، قال ابن

أبي مريم: «فإذا كانت حركة ما قبل الهمزة الساكنة ضمة، كان تخفيفها بأن تقلب الهمزة واوًا، نحو جونة في جؤنة، ولوم في لؤم... وفي التنزيل (تَسْوُكُم) في {تَسْوُكُم}»^(٤٧)، و(سُولُك) في {سُولُك}»^(٤٨).

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت الهمزة ياء نحو: بير وذيب في بئر وذئب. وفي التنزيل شيثم في {شِثْم}»^(٤٩)، وهَيَّي لَنَا في {هَيَّيْ لَنَا}»^(٥٠).

وإن كانت حركة ما قبلها فتحة قلبت الهمزة ألفًا، نحو: راس، وفاس، في رأس وفأس، وفي التنزيل (نَسَّاهَا) في {نَسَّاهَا}»^(٥١)، و(الْمَاوَى) في {الْمَاوَى}»^(٥٢)، (٥٣).

والأمر سيان إذا كانت الهمزة في أول الكلمة أو في آخرها؛ أي أن تأتي الهمزة في كلمة والحرف الذي يسبقها في كلمة أخرى»^(٥٤) «قلبت الهمزة الساكنة إلى حروف العلة على حسب ما قبلها في حال التخفيف لشبه الهمزة بحروف العلة، فإن حروف العلة الساكنة تنقلب على حسب حركات ما قبلها، فتصير لأجل الضمة واوًا، ولأجل الكسرة ياء، ولأجل الفتحة ألفًا»^(٥٥)، فالمشابهة جعلت هذه الحروف يحل بعضها مكان بعض من أجل التخفيف على المتكلم، والإسراع بالنطق.

ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا الكلام ليس عامًا، إنما يقع من بعض القراء حالات معاكسة، فمنهم من يحقق الهمزة الساكنة كقراء الكوفة والشام سوى حمزة وهشام عن ابن عامر عند الوقف عليها. قال الداني: «اعلم أن حمزة وهشاما كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركة إذا وقعت طرفًا في الكلمة بتسهيلها ويصلان بتحقيقها»^(٥٦)، وهشام هو أحد رواة ابن عامر^(٥٧) الشامي، وعلى هذا فالتحقيق والإبدال جائزان في الهمزة»^(٥٨).

أمَّا الهمزة المتحركة فقد يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا. وإذا كان متحركًا فقد يكون حرفًا

صحيحًا أو معتلاً (حرف مد). فإذا كان حرفًا صحيحًا، فالنحويون والقراء ممن يخففون الهمزة في حكمها.

قال سيبويه: «واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها ساكن فأردت أن تخفف: حذفها، وألقيت حركتها على الساكن قبلها»^(٥٩)، أما الداني فقد قال: «واعلم أن ورشًا كان يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها فيتحرك بحركتها، وتسقط هي من اللفظ، وذلك إذا كان الساكن غير حرف مد ولين»^(٦٠). ونرى من هذين القولين أن النحويين يطرحون الأمر على أنه حال عامة تحصل في اللغة، أمَّا القراء فيخصصون صاحب هذا الأمر، وهو ورش عن نافع: لأن الأمر يتطلب ذلك. «فإن كان ما قبلها ساكنًا فلا يخلو الساكن من أن يكون حرفًا صحيحًا أو حرف علة، فإن كان حرفًا صحيحًا كان تخفيف الهمزة وتنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها»^(٦١)، نحو {يُخْرِجُ الْخَبَاء}»^(٦٢).

أمَّا الهمزة قبلها لام التعريف، والهمزة في أول الكلمة يسبقها تنوين^(٦٣) (من نبي إلا) (كفوا أحد). والتنوين عبارة عن نون ساكنة تلحق آخر الكلمة، وتعامل معاملة النون الساكنة في أحكام التلاوة وفي العربية، ويسري عليها ما يسري على النون الساكنة»^(٦٤).

يبقى عندنا لام ال التعريف، وهو حرف صحيح ساكن، ويعامل على هذا الأصل، أمَّا في هذا الموضوع فيتحكم فيه ما يسبقه وما يليه، وفي ذلك وجهان:

الأول: عند سيبويه في كلمتي (الأحمر، الأولى)^(٦٥)، إذا خففت الهمزة تنقل حركتها إلى اللام وتحذف الهمزة، فنقول: (أَلْحَمْرُ، أَلْوَلَى)، وهذا وجه قراء عند أبي عمرو، ويعقوب، وقالون^(٦٦).

والآخر: عند الأخفش (ت٢١٥هـ) تحذف الهمزة

المتحركة بعد إلقاء حركتها على اللام، ويحذف همزة الوصل استغناء عنها بحركة اللام فتصبح (لَحْمَرٌ لَوْلَى) ^(٧٧)، بأن يدغم اللام مع التنوين، وهذا وجه آخر للقراء أنفسهم، إضافة إلى قراءة التحقيق في قوله سبحانه وتعالى: {عَادًا الْأُولَى} ^(٧٨)،

أما إذا كان قبل الهمزة حرف مد ساكن، فإن كان الألف فنجعل الهمزة (بين بين) ^(٧٩)، نحو الهباءة، وإن كانت الياء فتقلب الهمزة ياء أيضًا وتدغم في الياء الأصلية نحو خطيئة: خطيئة، النسيء: النسي. وإن كان الواو، فتقلب الهمزة واوًا أيضًا، وتدغم في الواو، نحو: مقروءة، مقروءة، ومكلوء: مكلو ^(٨٠)، وهي وجه قراءة لورش، وللقراء أوجه أخرى ^(٨١)،

وفي هذا الموضع يمكننا أن نقرر أمورًا حسنة منها:

١. أن الهمزة قلبت إلى حرف من جنس حركة ما قبلها: «لأنها لم يمكن نقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأن ما قبل الهمزة ها هنا حرف مد، فلا يحتمل الحركة» ^(٨٢).

٢. لم تجعل الهمزة بين بين؛ «لأن الهمزة لا تجعل بين بين إلا حيث يمكن أن يقع ساكن، وها هنا لا يمكن وقوع الساكن؛ لأن الساكن لا يقع بعد ساكن، فقلبت الهمزة حرفًا من جنس ما قبلها، فأدغم أحدهما في الآخر» ^(٨٣).

٣. تجعل الهمزة بين بين إذا كان قبلها ألف، ولم تجر الألف على قياس الواو والياء؛ لأن ((الألف لا تدغم، ولا يدغم فيها)) ^(٨٤)، وهذه ليست أمورًا اجتهادية، إنما ذكرها سيبويه، وكررها بعده اللغويون؛ لأنهم يحتاجون إليها في تعليل وجوه القراءات. وأما الهمزة المتحركة وقبلها متحرك؛ فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها مضموم قلبت الهمزة

واوًا نحو: يؤده / يوده، يؤخذ / يواخذ، وقرأ به ورش ^(٧٥). أما إذا كان ما قبلها مكسورًا: فتقلب الهمزة ياء نحو: خاسئًا / خاسيًا، لنبوئنهم / لنبوينهم، وقرأ به أبو جعفر ^(٧٦). وإذا كان ما قبلها مفتوحًا: فتجعل الهمزة عند التخفيف بين بين نحو: سأل / سال، رأيتم / رأيتم، وقرأ بهذا الوجه نافع وأبو جعفر ^(٧٧).

أما إذا كانت الهمزة مضمومة: فيكون الحرف الذي قبلها: إما مكسورًا نحو {سَنُقَرِّكَ} ^(٧٨)، وقرأ بهذا الوجه أبو جعفر ^(٧٩)، أو مفتوحًا نحو {تَقْرَؤُهُ} ^(٨٠)، وقرأ بهذا الوجه أبو جعفر أيضًا ^(٨١). أو مضمومًا نحو (رؤوس) ^(٨٢)، وقرأ بها أبو جعفر أيضًا.

والحكم نفسه ينطبق إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها متحرك بالحركات الثلاث، وهو جعل الهمزة بين بين. وهذا ما قاله سيبويه ^(٨٣)، ونرى في ذلك أن هذا الوجه لم يقرأ به إلا أبو جعفر من العشرة.

وقد خالف الأخفش سيبويه في حالين ^(٨٤):

الأولى: عندما تكون الهمزة مضمومة وقبلها مكسور، فيقلبها ياء خالصة. وحجته أن الهمزة إذا قرئت بين بين صارت بين الهمزة والواو، والواو لا تسبق بكسر.

والأخرى: عندما تكون الهمزة مكسورة وقبلها ضم نحو (سئل)، فيقلبها واوًا خالصة.

ولم نجد من يقرأ بهذا الوجه كما بينا إلا أبا جعفر، وهذا يعني عدم انتشار هذا الوجه لصعوبة أدائه، والتحقيق أولى؛ لأنه الأصل وأكثر انتشارًا بين القراء في مثل هذه المواضع.

الهمزتان

أخذت الهمزتان موقعًا مبرزًا بين أصول

القرّاء؛ لكثرة فرووعها، واختلاف القرّاء فيها إضافة إلى أدائها الصعب الذي لا يمكن إتقانه إلا بالمراس الكثير، والتمرين الطويل، على أيدي أهل الأداء الضابطين. والإلمام بجوانبها، والقدرة على أدائها يحتاج إلى صبر طويل، سواء أكان من المؤدي أم من المتلقي.

وقد اعتنى أهل الأداء (القرّاء) بالهمزتين وأحوالهما أكثر من اعتنائهم بالهمزة المفردة وأحكامها؛ لاختلاف الأداء بين القرّاء في الهمزتين أكثر من الهمزة المفردة، حتى أفردوا لها فصولاً في مؤلفاتهم^(٨٥)، خوفاً من الوقوع في مدارج اللحن عند أدائها. وهذا الأمر دعاني إلى أن أفصل القول في الهمزتين، إضافة إلى الكلام الذي سبق عن الهمزة المفردة:

تنقسم الهمزتان المجتمعتان على قسمين^(٨٦):

الأول: الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة.

الآخر: الهمزتان المجتمعتان في كلمتين.

فإن كانتا في كلمة واحدة، فإن الأولى إما أن تكون استفهامية أو تكون من بنية الكلمة. فإذا كانت استفهامية فهي مفتوحة دائماً، وتكون الثانية على نوعين: إما ساكنة أو متحركة بالحركات الثلاث: الفتح، أو الضم، أو الكسر^(٨٧). فإذا جاءت الثانية مفتوحة فالقرّاء فيها^(٨٨):

١- قالون وأبو عمرو وهشام: التسهيل مع إدخال ألف بينهما إذا كان بعد الهمزة الثانية حرف صحيح نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿أَمِنْهُمْ﴾.

٢- ابن كثير: التسهيل من غير إدخال ألف بينهما.

٣- ورش: وله فيها وجهان: الأول: التسهيل من غير إدخال ألف بينهما. الآخر: الإبدال، ألف خالصة مع المد المشبع.

٤- الكوفيون (عاصم، وحمة، والكسائي) وابن ذكوان: وعندهم تحقيق الهمزتين.

٥- وهشام عن ابن عامر وجه آخر هو: تحقيق الهمزتين مع إدخال ألف بينهما.

أما إذا كان بعد الهمزة الثانية حرف مد^(٨٩):

فلنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر تسهيل الهمزة الثانية من غير إدخال ألف بينهما.

وللكوفيين التحقيق فقط على أصلهم نحو: ﴿أَلِهْتُنَا﴾^(٩٠).

وخلاصة هذا القول: إن التقت همزة الاستفهام، - ولا تكون إلا مفتوحة مع همزة أخرى متحركة - فالقرّاء فيها.

- التسهيل (بين بين) من غير إدخال ألف بينهما.

- التسهيل مع إدخال ألف بينهما.

- الإبدال: ألف خالصة.

- والتحقيق من غير إدخال ألف.

- التحقيق مع إدخال ألف بينهما.

أما النحويون فقد قال سيبويه: «ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا»^(٩١).

وهذا الأمر لمن حقق الهمزتين وهو قراءة هشام عن ابن عامر، وهي لهجة تميم^(٩٢)، قال سيبويه أيضاً: «وأما الذين لا يخفون الهمزة فيحققونها جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً»^(٩٣)، وهي قراءة أهل الكوفة بالتحقيق، وقال أيضاً: «وإن جاءت ألف الاستفهام، وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد، وخففوا الثانية على لغتهم»^(٩٤)، وهذه قراءة ابن كثير وورش في أحد وجهيه.

وأما من قرأ بتسهيل الثانية مع إدخال ألف بينهما فهو للفصل بين الهمزتين، فالهمزة مع تسهيلها بقيت همزة لقول سيبويه: «والمخففة بزنتها محققة»^(٩٥)، وقد تابع النحويون سيبويه في هذا^(٩٦).

أما الشيرازي، فقد قال موجهاً من حقق الهمزتين في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٩٧)؛ لأنَّ الأولى همزة التسوية والثانية همزة (أفعل)، فقد جاء على الأصل، وإن استثقل اجتماع الهمزتين فإنَّ المثل قد جاء مع مثله في حروف الحلق نحو: فهت، وكعت... ويحسن هذه القراءة أن الهمزة الأولى غير لازمة للكلمة؛ لأنها همزة التسوية^(٩٨).

وعن توجيه قراءة من قرأ بهمزة واحدة ممدودة قال: «وذلك لأنَّهم خففوا الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين؛ لأنَّ اجتماعهما مرفوض في كثير من كلام العرب... وفي تخفيف الهمزة الثانية تقريب لها من الساكن؛ لأنَّ المخففة هاهنا تجري مجرى الألف، فكما لا يكره الألف بعد الهمزة في نحو: آدم، فكذلك المخففة»^(٩٩)، وهذا الكلام يدل على أنَّ الألف تساوي همزة بين بين، وهذا يعني أنَّها تقرب إلى السكون، ولم تكن ساكنة، لكنَّ حركتها أصبحت أضعف.

ولمن قرأ بتخفيف الثانية مع إدخال ألف بينهما فهو للفصل بين المتماثلين، إذ قال: «لأنَّ تخفيفها هو جعلها بين الهمزة والألف، وليس يخرجها ذلك من أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف، فكلما أدخل الألف للفصل بين المثلين أو الأمثال نحو: (أخشينان)، فكذلك هاهنا بعد التخفيف»^(١٠٠)، وهذا يدل على أنَّ الهمزة لم تخرج عن جنسها بتغيرها بين بين، أو بتغيرها نحو الألف.

أما إذا جاءت الهمزة الثانية بعد همزة الاستفهام مضمومة أو مكسورة فهي عند القراء

كما يأتي^(١٠١) : ﴿أَنْتُمْ﴾^(١٠٢)، ﴿أَءِلَه﴾^(١٠٣)، ﴿إِذَا﴾^(١٠٤)، ﴿أَوْثَبْتُكُمْ﴾^(١٠٥).

١- عند ورش وابن كثير ورويس: تسهيل الثانية من غير إدخال ألف.

٢- عند قالون وأبي عمرو: تسهيل الثانية مع إدخال ألف بينهما.

٣- قرأ الباقر بتحقيق الثانية من غير إدخال ألف بينهما. ولهشام عن ابن عامر في المكسورة وجهان^(١٠٦).

الأول: تحقيق الهمزتين مع إدخال ألف بينهما. وقد ذكر سيبويه هذا الوجه ونسبه إلى قبيلة تميم^(١٠٧).

والآخر: تحقيق الهمزتين من غير إدخال ألف بينهما وهو على الأصل في تحقيقهما.

وللقراء عن أصولهم خلافات موضوعية^(١٠٨).

ولم يذكر النحويون مثل هذا التفصيل في شأن همزة الاستفهام، والهمزة التي تأتي بعدها في أحوالها الثلاثة، إنما قالوا بوجود التحقيق والتخفيف في الثانية^(١٠٩).

أما همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فلها أحوال^(١١٠):

أولاً: تكون همزة الوصل مفتوحة. وقد اختلف القراء بعضهم عن بعض في مواضع والأغلب هو: ثلاث كلمات في القرآن الكريم: ﴿الَّذِينَ﴾^(١١١)، ﴿أَلَا﴾^(١١٢)، ﴿أَلَلَّه﴾^(١١٣)، ﴿أَلَلَّه خَيْر﴾^(١١٤)، فقد أجمع القراء على عدم حذفها فرقا بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على تخفيفها في غير هذه المواضع كما يأتي:

١- عند أبي عمرو وورش: أبدلوها ألفا خالصة، ولأبي عمرو وجه آخر مع المد المشيع.

٢- عند ابن كثير وقالون: التسهيل بين بين من غير إدخال ألف بينهما.

٣- أما الوجه الآخر لأبي عمرو فهو: التسهيل (بين بين) مع إدخال ألف بينهما.

٤- وقرأ الباقر بتحقيق الهمزتين.

أما الذين اختلفوا فيه بين الاستفهام والخبر ﴿جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ﴾^(١١٥).

وقد قرأها أبو عمرو بهمزتين: استفهامية ووصل. وقرأ^(١١٦) بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وقد جاء توجيه قراءة أبي عمرو موافقاً لرأي النحويين إذ قيل: «قرأها أبو عمرو وحده، والوجه أن (ما) للاستفهام، وليست بموصولة، وهي مبتدأ و(جئتم به) خبرها. والمعنى أي شيء جئتم به؟»

وقوله ﴿السَّحَرُ﴾ بدل عن (ما) المبتدأ، وليس بجمله مستأنفة، وإنما كان السحر بدلاً عن (ما).

وقرأ الباقر (ما جئتم به السحر) بوصل الألف من غير مد^(١١٧).

ثانياً: إذا كانت همزة الوصل مكسورة^(١١٨): فقد أجمع القراء على حذفها لأمن اللبس في الوصل نحو قوله: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(١١٩)، ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾^(١٢٠)، ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾^(١٢١)، ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾^(١٢٢).

قال ابن أبي مريم في توجيه ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾: «والوجه أن ألف الاستفهام دخلت على (اصطفى) فسقطت ألف الوصل لمكان المتحرك، وهو ألف الاستفهام، والاستفهام هنا بمعنى التوبيخ والإنكار، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾^(١٢٣)،^(١٢٤).

فدلالة اللفظ في هذا الموضع عينت أن يكون الهمز همز استفهام أدى إلى حذف همزة الوصل المكسورة التي هي من أصل الكلمة عند وصل الكلام.

وللقراء خلاف أصولهم في مواضع القرآن الكريم حوتها كتب القراءات^(١٢٥).

أما إذا كانت الهمزتان من بنية الكلمة، فتأتي على قسمين^(١٢٦):

الأول: الأولى متحركة والثانية متحركة. ولم تأت في القرآن الكريم إلا في خمسة مواضع: الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وهي كلمة (أئمة).

الثاني: الأولى متحركة بالحركات الثلاث (الفتح والضم والكسر)، والثانية ساكنة، نحو (آدم، إيمان). فالقسم الأول أتى محصوراً في كلمة واحدة مع اختلاف مواضعها الخمسة، وهي: ﴿فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾^(١٢٧)، ﴿أئِمَّةَ يَهُدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(١٢٨)، ﴿وَنَجْعَلُهُمْ أئِمَّةً﴾^(١٢٩)، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَدْعُونَ﴾^(١٣٠)، ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أئِمَّةً﴾^(١٣١). وفيها كلام كثير وخلاف كبير بين القراء من جهة، واللغويين من جهة أخرى، فمذهب القراء فيها كما يأتي^(١٣٢):

١- قرأ بتحقيق الهمزتين: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح عن يعقوب.

٢- قرأ بتسهيل الثانية (بين بين): نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، ورويس عن يعقوب. وقرأ هؤلاء بوجه آخر هو التسهيل في الثانية مع إدخال ألف بينهما والمد كل على مذهبه.

٣- وروي عن هشام عن ابن عامر وجه آخر هو إدخال ألف بين همزتين^(١٣٣).

أما اللغويون فجزموا أن يكون الأمر على هذا النحو، ولم يسمحوا إلا بالإبدال. فهذا سيبويه يقول: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة ولا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف»^(١٣٤). وقول ابن جني: «ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما.

فالهزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عيين، نحو: سئال وسئار، وجئار، فامّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحنًا. وذلك نحو قرأ أبوك، و﴿السَّهَاءُ أَلَا﴾^(١٣٥)، و﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾^(١٣٦)، فهذا كله جائز عندنا على ضعفه، ولكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عيين لحن^(١٣٧).

وكلام سيبويه وابن جني ومن وافقهما غير مقبول ومردود من طرق كثيرة منها:

أولاً: أن من قرأ بالتحقيق هم من أصحاب القراءات السبعة، وحتى العشرة، وهي قراءات متواترة السند إلى رسول الله ﷺ وناكرها يدخل في الكفر^(١٣٨).

وعدم موافقتها لقواعد العربية لا يعني أنها غير صحيحة؛ لأنها سبقت القواعد، والقواعد هذه من وضع الإنسان. والقياس ليس حجة على القرآن الكريم.

ثانياً: يروي ابن جني في كتابه الخصائص: «ما حكاه عنهم أبو زيد وأبو الحسن من قولهم: غفر الله له خطائئه، وحكى أبو زيد وغيره بريئة ودرائيء، وروينا عن قطرب: لفيئة ولفائيء. وأنشدوا:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ

إليك ولا ما يحدث الله في غد

وفيما جاء من هذه الأحرف دليل على صحة ما يقوله النحويون دون الخليل: من أن هذه الكلم غير مقلوبة، وأنه قد كانت التقت فيهما الهزتان، على ما ذهبوا إليه^(١٣٩)، وقد أدرج ابن جني هذا الكلام تحت باب شواذ الهمزة. ويقره راداً على الخليل من أن هذا الهمز أصلي غير منقلب.

وعلى هذا يناقض نفسه بنفسه.

ثالثاً: أيّد بعض النحويين، بل لهم ردود على من قال بعدم وقوع الهزتين في كلمة، فابن الحاجب

يقول: «فقد صحّ التسهيل والتحقيق في نحو أئمة»^(١٤٠)، وقال ابن مالك: «وما بعد همزة الاستفهام من الهزات جائز تحقيقه وتخفيفه، فذلك ما بعد همزة المضارعة»^(١٤١).

رابعاً: والتحقيق من خصائص قبائل العرب في نجد وشمال الجزيرة من عرب تميم خاصة وأسد وقيس أيضاً^(١٤٢)، والتحقيق أصل من أصول العربية. وهذا الأمر ينطبق على أحوال الهمزة كافة، وغيرها من الخلافات التي وقعت بين القراء واللغويين عامة.

أما القسم الثاني: فتكون الهمزة الثانية فيه ساكنة، والأولى متحركة بالحركات الثلاث، مثل آدم وأصلها أَّدم، إَّمان، أَّوتي وأصلها أَّتي.

وقد أجمع القراء على إبدال الهمزة الثانية بحرف مد مناسب من جنس حركة الهمزة الأولى كما هو واضح في الأمثلة أعلاه^(١٤٣)، أما اللغويون فقد جاء رأيهم موافقاً لقراءات القراء^(١٤٤)، في مثل هذه المواضع. ومن هذا القول يمكن أن نستنتج ما يأتي:

١. الهمزة ثقيلة، وتكون أكثر استثقلاً إذا تكررت حتى وإن كانت متحركة.

٢. القلب (الإبدال) يقع على الثانية؛ لأنها المتكررة.

٣. لو قلبت الأولى إلى حرف مد (أ، و، ي) وهي دائماً ساكنة فلا يجوز الابتداء بساكن.

ولهذه الأسباب وقع الإبدال (القلب) على الثانية.

الهزتان المجتمعتان في كلمتين^(١٤٥):

تأتي الهزتان المجتمعتان متجاورتين، فتكون الأولى في نهاية الكلمة الأولى، والثانية في أول الكلمة الثانية، وتكونان على قسمين:

الأول: متفتقتان في الحركات وتكونان مفتوحتين أو مكسورتين أو مضمومتين^(١١٦).

والآخر: مختلفتان في الحركات: وتكونان على خمسة أنواع في القرآن الكريم^(١١٧).

أما القسم الأول: فللقراء فيه حالات التسهيل الآتية:

١. إسقاط الأولى وتحقيق الثانية: وهذا مذهب أبي عمرو في المفتوحتين والمكسورتين والمضمومتين. وهو مذهب البزي في المفتوحتين وقالون أيضاً.

٢. إبدال الثانية بحرف من جنس حركتها: وهو مذهب قنبل، وورش في الأنواع الثلاثة. في أحد وجهيهما.

٣. تسهيل الثانية مع تحقيق الأولى: وهو مذهب قنبل وورش أيضاً في وجههما الثاني.

٤. تسهيل الأولى مع تحقيق الثانية: وهو مذهب البزي وقالون في المكسورتين والمضمومتين.

٥. التحقيق وهو الأصل: وهو مذهب القراء: ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. وأما القسم الثاني فأنواعه كما يأتي:

١. الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو ﴿شَهْدَاءُ إِذْ﴾^(١١٨)، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس بتسهيل الثانية بين الهمزة والياء، والباقون بالتحقيق.

٢. مفتوحة ومضمومة وجاءت في موضع واحد ﴿جاء أمة﴾^(١١٩)، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس بتسهيل الثانية بين الهمزة والواو، والباقون بالتحقيق.

٣. الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ﴿السفهاء ألا﴾^(١٢٠)، فقد أبدلها نافع وابن كثير، وأبو عمرو ورويس واوا خالصة، والباقون بالتحقيق.

٤. الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو: ﴿مَنْ الشُّهَدَاءُ أَنْ﴾^(١٢١)، وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس بإبدالها ياء خالصة مفتوحة.

٥. الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١٢٢)، فقد قرؤوها أنفسهم بإبدالها واوا خالصة مكسورة.

وعلى هذا يكون في المختلفين: تحقيق الأولى، وفي الثانية إمّا الإبدال، وإما التسهيل. أما اللغويون: فقد قال سيبويه: «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى ويخفف الآخرة، وهو قول أبي عمرو... ومنهم من يحقق الأولى ويحقق الآخرة، سمعنا ذلك من العرب... قال:

كل غراء إذا ما برزت

ترهب العين عليها والحسد

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا.

وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لِمَ؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك: جاء وأدم...»^(١٢٣).

ولي وقفة مع هذا القول: فهو مردود كما بينت قبل هذا لما يأتي:

١. إن كان سمعه من العرب، فلم يسمعه من الجميع، وهذا نقص استقرائي.

٢. ورود قراءات متواترة سبعية وعشرية نصّت على تحقيق الهمزتين والقراءة سنة متواترة.

يقول سيبويه في موضع آخر: «وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت»^(١٢٤).

فأهل الحجاز لا يمثلون العرب جميعاً، إنما قبيلة أو بعض قبائل تعيش في الجزيرة العربية فالتعميم بالاعتماد على جزء صغير ليس من أسس العلم الحق.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الممتعة مع الحرف التاسع والعشرين من حروف الهجاء العربية، وتقليب آراء العلماء من قراء ولغويين، وتعرف خلاف العلماء فيها، تبين لنا ما يأتي:

١. الهمزة صوت مجهور كما يراها علماء العربية الأوائل.
٢. التحقيق في الهمزتين المتلاصقتين في الكلمة الواحدة، وفي كلمتين أصل من أصول العربية، جاءت به القراءات القرآنية المتواترة.



الحواشي

١. ينظر: العين: ٤٨/١، والكتاب: ٢٢/٤، والموجز في النحو: ١٦٥، والجمل للزجاجي: ٣٧٥.
٢. ينظر: معاني القرآن للقراء: ٣٦٨/١، والمقتضب: ١٩٢/١، وتهذيب اللغة: ٤٨/١، وسر صناعة الإعراب: ٤٦/١.
٣. ومنهم ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ).
٤. المقتضب: ١٩٤/١.
٥. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٨/١.
٦. ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤، والمقتضب: ١٩٤/١، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٣٢.
٧. ينظر: الموضع: ١٦٩/١.
٨. ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤.
٩. منتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ١٦٣، وينظر: النشر: ٢٠٢/١، وإبراز المعاني: ٧١.
١٠. ينظر: منتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ١٦٣.
١١. ينظر: التبصرة: ٢٥٠، والتيسير: ١٨، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ١٦٣.
١٢. ينظر: الرعاية: ٨٦.
١٣. ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤، والمقتضب: ١٩٢/١.
١٤. ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
١٥. ينظر المصدر نفسه.
١٦. من القراء من جعلها ثمانية أحرف وردت كلها في القرآن

٣. التغيرات التي تطرأ على الهمزة يسميها اللغويون التخفيف ويسميها القراء التسهيل.
 ٤. اختلف القراء في أداء الهمزة في أوضاعها المختلفة، ونجد هذا الخلاف في وجوه القراءات التي يرويها رواة القارئ الواحد.
 ٥. الخلاف الذي وقع بين العلماء سواء أكانوا قراء أم لغويين أصله تعدد لغات القبائل العربية.
- نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وخدمة للغة العربية، لغة القرآن الكريم. ■

١٧. ينظر: النشر: ٢٠٢/١.
١٨. ينظر: الرعاية: ٤١٥، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ١٦٨.
١٩. ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
٢٠. ينظر: الموضع: ١٦٩/١.
٢١. الموضع: ١٦٩/١.
٢٢. ينظر: حق التلاوة: ١٧٨.
٢٣. الكتاب: ٤٣٢/٤، وينظر في البحث الصوتي: ٣٧.
٢٤. ينظر: الكتاب: ٤٣٤/٤، وينظر: المقتضب: ١/٣٢٠، وسر صناعة الإعراب: ٦٩/١، والرعاية: ١١٩.
٢٥. القراءات القرآنية: ٢٠.
٢٦. ينظر: العربية الفصحى: ٣٨.
٢٧. ينظر: الأصوات اللغوية: ٩٠، علم اللغة (السعران): ١٧١، ودراسة الصوت اللغوي: ٢٧٧.
٢٨. ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤، والمقتضب: ١/١٩٢، وسر صناعة الإعراب: ٨١/١.
٢٩. ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٩٥، ودراسة الصوت اللغوي: ٢٧٣، والقراءات القرآنية: ٢٤.

٣٠. ينظر اللهجات العربية: ٧٦.
٣١. ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٩، ولهجة تميم: ٨٢.
٣٢. ينظر: في الأصوات اللغوية (غالب المطليبي): ١٧٩.
٣٣. ينظر: النشر: ٣٦٢/١، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٤٤.
٣٤. ينظر الكتاب: ٤٣٣/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٢/٣.
٣٥. ينظر: إبراز المعاني: ١٥، والنشر: ١٢/١.
٣٦. اللسان: ٢٢/١ (نبر).
٣٧. القراءات القرآنية: ٢٣.
٣٨. الرعاية: ٧٤.
٣٩. الكتاب: ٥٤١/٣.
٤٠. شرح الشافية: ٣٠/٣.
٤١. ينظر شرح الشافية: ٣٣/٣.
٤٢. ينظر الكتاب: ٥٤٤/٣، التيسير: ٣٢، شرح المفصل: ١٠٧/٩.
٤٣. الكتاب: ٥٤٤/٣، التيسير: ٣٢، شرح المفصل: ١٠٧/٩، والنشر: ٣٩٠/١.
٤٤. الكتاب: ٥٤٤/٣.
٤٥. شرح الشافية: ٣٢/٣.
٤٦. والعارض: ما كان علما للجزم، أو الوقف، أو يخرج بتركه من لغة إلى أخرى أو معنى إلى معنى، أو تثقل بتركها. ينظر النشر: ٣٩٢/١.
٤٧. المائدة: ١٠١.
٤٨. طه: ٣٦.
٤٩. البقرة: ٥٨.
٥٠. الكهف: ١٠.
٥١. البقرة: ٥٨.
٥٢. السجدة: ٤٧.
٥٣. الموضع: ١٨٥/١-١٨٦، وينظر: منتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ١٤٥.
٥٤. ويسمى الهمز المنفصل: وهو أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى.
٥٥. الموضع: ١٨٧/١.
٥٦. التيسير: ٢٧، وينظر: الموضع: ٢٤٠/١.
٥٧. ينظر: التيسير: ٦-٨، ومعرفة القراء الكبار: ١٩٥/١، وغاية النهاية: ٣٥٥/٢.
٥٨. ينظر: إعراب القرآن: ١٨١/١، وحجة أبي علي: ٢٣٥/١، والموضع: ٢٤٠/١.
٥٩. الكتاب: ٥٤٥/٣، وينظر: شرح الكافية: ٣٢/٣.
٦٠. التيسير: ٣٥.
٦١. الموضع: ٢٤٠/١.
٦٢. النمل: ٢٥.
٦٣. ينظر: التيسير: ٣٥.
٦٤. ينظر: الرعاية: ٢٣٦.
٦٥. ينظر الكتاب: ٥٤٥/٣.
٦٦. ينظر: السبعة: ٦١٥.
٦٧. ينظر: الموضع: ١٢٢١/٣، وشرح الكافية: ٤٢/٣.
٦٨. النجم: ٥٠.
٦٩. ينظر الكتاب: ٥٤٨/٣، وشرح الكافية الشافية: ٢١٠٦.
٧٠. ينظر: المحتسب: ١٢٨/١، والخصائص: ١٥٣/٣، وشرح المفصل: ١١٠/٩.
٧١. ينظر: النشر: ٤٠٥-٤٠٦/١.
٧٢. الموضع: ١٨٩/١، وينظر: الكتاب: ٥٤٨/٣.
٧٣. المصدران السابقان.
٧٤. المصدران السابقان.
٧٥. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٠٧/٤، والنشر: ٣٩٥/١.
٧٦. ينظر: المصدران السابقان: ٢١٠٨/٤، ٣٩٦/١.
٧٧. النشر: ٣٩٦/١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٠٨/٤.
٧٨. الأعلى: ٦.
٧٩. ينظر: النشر: ٣٩٦/١.
٨٠. الإسراء: ٩٣.
٨١. ينظر: المصدر السابق.
٨٢. الصافات: ٦٠.
٨٣. ينظر: الكتاب: ٥٤٢/٣، وشرح الكافية: ٢١٠٨/٤.
٨٤. ينظر: المحتسب: ١٧٧/٢.
٨٥. ينظر: الرعاية: ١٢٣-١٢٦، والتيسير: ٣١-٣٤.
٨٦. ينظر: الرعاية: ١٢٢-١٢٦.
٨٧. المصدر نفسه.
٨٨. ينظر: السبعة: ١٣٥، والإقناع: ٢٣٦/١.
٨٩. ينظر: الإقناع: ٣٦١/١.
٩٠. الزخرف: ٥٨.
٩١. الكتاب: ٥٥١/٣.
٩٢. ينظر: المصدر نفسه: ٥٥١/٣.
٩٣. المصدر نفسه.

٩٤. المصدر نفسه.
٩٥. الكتاب: ٥٥٠/٣، وينظر الموضع: ٢٤٢/١، وإبراز المعاني: ١٢٨.
٩٦. ينظر: إعراب القرآن: ١٨٥/١، شرح الكافية الشافية: ٢٠٩٤/٤، وهمع الهوامع: ٣١٠-٣١٦.
٩٧. البقرة: ٦.
٩٨. الموضع: ٢٤١/١، وينظر: ١١٣٤/٣.
٩٩. الموضع: ٢٤٢/١.
١٠٠. المصدر نفسه.
١٠١. ينظر: التيسير: ٣٢، والنشر: ٣٦٩-٣٧٠، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٦٨-٦٩.
١٠٢. الأنعام: ١٩.
١٠٣. النمل: ٦٠، ٦٤.
١٠٤. ق: ٣.
١٠٥. آل عمران: ١٥.
١٠٦. ينظر: التبصرة: ٢٨٣، والتيسير: ٣٢، والكنز: ٧١.
١٠٧. ينظر: الكتاب: ٥٥١/٣.
١٠٨. ينظر: التيسير: ٣٢، والنشر: ٣٦٩-٣٧٠، والكنز: ٧١.
١٠٩. ينظر: الكتاب: ٥٥١/٣، والمقتضب: ١٥٨/١، والمفصل: ٤٦٢.
١١٠. ينظر: السبعة: ١٣٧، ٣٢٧، والنشر: ٣٧٩-٣٧٧.
١١١. الأنعام: ١٤٣.
١١٢. يونس: ٥١.
١١٣. يونس: ٥٩.
١١٤. النمل: ٥٩.
١١٥. يونس: ٨١.
١١٦. ينظر: منتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٧١.
١١٧. الموضع: ٦٣٤/٢، وينظر إعراب القرآن: ٢٦٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٨٢/٢.
١١٨. ينظر: النشر: ٣٧٩، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٧٢.
١١٩. سبأ: ٨.
١٢٠. المنافقون: ٦٠.
١٢١. الصافات: ١٥٣.
١٢٢. ص: ٦٣.
١٢٣. النجم: ٢١.
١٢٤. الموضع: ١٠٩٥/٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩٤/٢.
١٢٥. ينظر: السبعة: ١٣٧، ٣٢٧، والنشر: ٣٧٩-٣٧٧.
١٢٦. ينظر: التيسير: ٣٢، وإبراز المعاني: ١٢٦، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٦٣.
١٢٧. التوبة: ١٢.
١٢٨. الأنبياء: ٧٣.
١٢٩. القصص: ٥.
١٣٠. القصص: ٤١.
١٣١. السجدة: ٢٤.
١٣٢. ينظر: التيسير: ٣٢، وإبراز المعاني: ١٢٦، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٦٣.
١٣٣. المصادر نفسها.
١٣٤. الكتاب: ٥٥٢/٣.
١٣٥. البقرة: ١٢.
١٣٦. الحج: ٦٥.
١٣٧. الخصائص: ١٤٢/٣.
١٣٨. ينظر: إبراز المعاني: ١٥، والنشر: ١٢/١.
١٣٩. الخصائص: ١٤٢/٣.
١٤٠. شرح الكافية: ٥٣/٣.
١٤١. شرح الكافية الشافية: ٢١٠١/٤.
١٤٢. ينظر: الكتاب: ٥٥١/٣، ولهجة قبيلة أسد: ١٠٩.
١٤٣. ينظر: التيسير: ٣١، وإبراز المعاني: ١٢٩، والنشر: ٣٨١/١، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٧٢.
١٤٤. ينظر: الكتاب: ٥٥١/٣، والمقتضب: ١٥٨/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٩٥/٤.
١٤٥. ينظر: السبعة: ١٣٨، والنشر: ٣٦٨/١، ومنتهى الأمانى والمسرات (الإتحاف): ٧٢-٧٤.
١٤٦. ينظر: المصادر نفسها.
١٤٧. ينظر: الوجيز: ١٤٢-١٤٤، والإقناع: ٣٨١-٣٨٣، ومنتهى الأمانى، والمسرات (الإتحاف): ٧٢-٧٤.
١٤٨. البقرة: ١٣٣.
١٤٩. المؤمنون: ٤٤.
١٥٠. البقرة: ١٣.
١٥١. البقرة: ٢٨٢.
١٥٢. البقرة: ١٤٢.
١٥٣. الكتاب: ٥٤٩/٣.
١٥٤. المصدر نفسه: ٥٥٠/٣.

١. القرآن الكريم.
٢. إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، لأبي شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥هـ)، تح. إبراهيم عطوة عوض، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
٣. الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ط ٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣م.
٤. الأصول في النحو، لابن السراج أبي بكر محمد بن سهيل (ت ٢١٦هـ)، تح. د. عبد الحسين الفتلي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٥. إعراب القرآن، للنحاس، أبي جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٢٢٨هـ)، تح. زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
٦. الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، أبي جعفر أحمد ابن محمد بن علي (ت ٤٠٥هـ)، تح. د. عبد المجيد قطامش، ط ١، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٤م.
٧. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة أبي عبد الله محمد بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تح. السيد أحمد صقر، ط ٢، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
٨. التبصرة في القراءات، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح. د. محيي الدين رمضان، ط ١، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت.
٩. التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، أبي البقاء عبد الله ابن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تح. علي محمد البجاوي، ط ٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٧٨م.
١٠. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م.
١١. الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح. د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
١٢. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الفقار (ت ٢٧٧هـ)، تح. بدر الدين قهوجي، وبشير جويحاني، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
١٣. حق التلاوة، لحسين الشيخ عثمان، ط ٩، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
١٤. الخصائص، لابن جني، (ت ٣٩٢هـ)، تح. محمد علي النجار، ط ٢، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١ - ١٣٧٦هـ / ١٩٥٢ - ١٩٥٦م.
١٥. دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
١٦. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي ابن أبي طالب، تح. د. أحمد محسن فرحات، ط ٢، دار عمار، عمان، ١٤١٧ / ١٩٩٦م.
١٧. السبعة في القراءات، لابن مجاهد أحمد بن موسى (ت ٢٢٤هـ)، تح. د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٨٨م.
١٨. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح. د. حسن هنداي، ط ١، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
١٩. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترابادي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تح. محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
٢٠. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٢٧٢هـ)، تح. د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، دار المأمون، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٢١. شرح المفصل، لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
٢٢. العربية الفصحى، لهنري فليش. ترجمة د. عبد الصبور شاهين، ط ١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.
٢٣. علم اللغة، للدكتور محمود السعران، دار المعارف، مصر، ١٩٩٢م.
٢٤. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، نشره ج. برجشتراسر، ط ١، مكتبة الخانجي، مصر ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م.
٢٥. في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، للدكتور غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣م.
٢٦. في البحث الصوتي عند العرب، للدكتور خليل إبراهيم العطية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٢٧. في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط ٢، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
٢٨. القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، للدكتورة مي الجبوري، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠م.
٢٩. الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح. عبد

السلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٠. الكنز في القراءات العشر، لابن الوجيه الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن (ت ٧٤١هـ) تح. هناء الحمصي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣١. لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٣٢. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، للدكتور عبده الراجحي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

٣٣. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، للدكتور غالب المطليبي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١م.

٣٤. لهجة قبيلة أسد، لعلي ناصر غالب، ط ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨١م.

٣٥. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تح. علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، دار سزكين للطباعة والنشر، استانبول، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٦. معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تح. محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٥٥م.

٣٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار، للذهبي، تح. د. بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، ود. صالح مهدي عباس، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٨. المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه، أميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣٩. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تح. محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

٤٠. منتهى الأمانى والمسرات في قراءات الأربعة عشر المعروف (إتحاف فضلاء البشر)، للبنا الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١١١٧هـ)، وضع حاشيته: الشيخ أنس مهرة، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤١. الموجز في النحو، لأبي بكر بن السراج، تح. مصطفى الشومى، أبي سالم داسرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر.

٤٢. الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم نصر ابن علي الشيرازي (ت بعد ٥٦٥هـ) تح. د. عمر حمدان الكبسي، ط ١، جدة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٣. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحي، أبي الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تح. صفوان عدنان داودي، ط ١، دار العلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤٥. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠.